

٢١٢
ف. ٢٠

فوائد تتعلق بالبسملة والحمدلة ، تأليف
الانطاكي ، محمد بن اسماعيل ؟ . كتبت في
القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

١٥ ق ٢١ ص ٢٠٤٥٨٤ سم

نسخة حسنة ، الأوراق منفردة ، خطها نسخ
مستند ، بأخرها عدد من السطور مشطوبة .

٧٦٧٨

أب. تفسير القرآن
أب. المصنفات باب تناوين الخ

٥/١٦٠٩٦

١٤/٧/٢١

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

عمادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم

٧٦٧٨

الرقم

٧٦٧٨

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٨ - ٦ لا ف ١٦٠٦ - ٥
 العنوان: خواصه تنقلب بالسيولة والمجدلة
 المؤلف: الطنطاكي، محمد بن أحمد
 تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري
 اسم الناشر: ---
 عدد الأوراق: ١٥ ف ---
 ملاحظات: الملاحظة فضلكم ---

تملكه الفقراء
عبد القناح
الخطيب الجليل

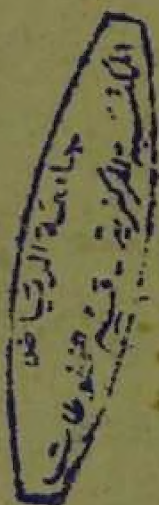
سليم

لحمه سهل الخطيب
منه تركه والده ٢٣٦

لعمري المعاصرين
الأمير المصري الحنفى
وهي بخطه

بالهجرة
فوائد تتعلق بالحق

لحمه به اسم الجليل به عبد الله
الخطيب الحنفى



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
 بقول الغفر الى الله الغفر محمد بن اسمعيل بن عبد الله الانطاكي
 الحنفى عامله الله بلطفه الحنفى واجراه على عوايد برة الحنفى
 الحمد لله حمد ايوانى نعمه ويدافع نقمة ويكافى مزوده لا غصى
 شأؤك انت كما ائنت على نفسك وصلى الله على سيدنا
 محمد واله وصحبه كلما ذكرك الذاكرون وكلما غفل عن ذكره الغافلون
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده
 ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق بشيرا ونذيرا وبعد فهذه
 نوادر جليلة نخلق بالبسملة والحمد لله جمعتهما من نوادر العلماء
 الحنفى اعانتى الله تعالى على جمعها ومن على حسن النية والخلاص
 فى وضعها والى الله سبحانه التجرى فى تحرى الصواب والعصمة من
 لخطأ والزيغ والاضطراب انه سبحانه ولى الهدى والتوفيق
 وبه جل وعلا ازمه المحقق وهو حسى ونعم الوكيل
بسم الله الرحمن الرحيم 6 الحمد لله قال الشبلى
 رحمه الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب في بدء الامر على رسم
 قريش ب اسمك اللهم حتى تزل قال اركبوا فيها بسم الله بحرها فكتب
 بسم الله حتى تزل قل ادعوا الله وادعوا الرحمن فكتب بسم الله الرحمن
 حتى تزل ان من سلمان وان بسم الله الرحمن الرحيم فكتب بسم الله الرحمن
 الرحيم وقد جرت سنة السلف واختلف بذكر البسملة والحمد لله في
 اوائل تصانيفهم اقتداء بالكتاب المجيد المفتوح بالتسمية والتحميد
 وعلا بخبر كل امرئ بال لا يبدأ فيه باسم فهو ابتروى رواية لا ي

لا بد من
 التسمية
 في كل
 صلاة
 وكتاب

داود وابن ماجة والنسائى في غمد اليوم والليلة كل كلام لا يبدأ فيه
 بالحمد لله فهو اجزرونى رواه لابن جبان وغيره كل كلام لا يبدأ فيه
 بحمد الله اقطع وروى الخطيب في جامع كذا امرؤى بال لا يبدأ بسم
 الله الرحمن الرحيم اقطع ولا يترى الاصل مقطوع الذنب والمراد
 ههنا الناقص غير المعتد به والبال الحال والشان وامرؤى بالاي
 شريف يهتم به والبال ايضا القلب كان الامر لشرفه وعظمه قد
 ملك قلب صاحبه لا يشتغاله به وقيل شبه بذي قلب على سبيل
 الاستعارة المكنية ونى وصف الامور بذكره وتقييده به فانتوان
 الاولى رعاية تعظيم اسم الله سبحانه وتعالى حيث تبدأ به في الامور
 التي لها شان وخطر والثانية التيسير على الناس في تحققات
 الامور **فان قلت** ان كلام التسمية والحمد لله امر ذو بال فيحتاج
 الى سبق مثله والتسلسل **قلت** اجيب بان المواد الامر الذي يقصد
 في ذاته بحيث لا يكون وسيلة لغيره واحسن منه ان يقال كل من
 التسمية والحمد لله كما يحصل البركة لغيره وينح نقصه كذا يجب ان
 يحصل مثل ذلك لنفسه كالشاة من اربعين تركى نفسها وغيرها
 على ان عموم الامر في الحديث قد دخل التخصيص فقد قال العلماء
 الافعال ثلاثة قسم ثمن فيه التسمية كالوضوء والتيمم **الفج** وقراءة
 القرآن والاكل ونحو ذلك وقسم لا تسن فيه كالصلوة واجم والادكار
 والدعوات وقسم تكرر فيه وهو المحرم والمكروه نعم قد تلتفت
 النفس ههنا الى معرفة الحكمة في مخالفة الصلوة ونحوها للوضوء
 ونحوه وكأنما والله اعلم كون الصلوة وما ذكر معها ذكر او مستملا عليه

تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب قال ولما كان تقدير الافعال العامة
ضابطا مطردة اعتبره النحاة وفسروا المتقدمة عاملة محدوفة وعامة
انتهى وانما الثالث فلا تقديم المفعول ههنا دخل في التعظيم وموافق
للوجود اذ اسم السابق سابق ودال على الاختصاص كما في اياك نعبد والاك نعبد
ومعناه ههنا جعل التأليف مقصورا على التبرك باسمه تعالى لا يتجاوز
الى غيره من الاسماء وموقفصا اذ اذ الكفار كانوا يثبتون
في افعالهم باسماء الالهة تبركا لا اختصاصا لا يعترفون
بالتبرك باسمه تعالى قال تعالى وما نعبدهم اليقين بونا
الى الله زلننى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فوجبه
على الموحدين يقطع عرق شركه الاضمار **واعلم** ان كلاما من
الاختصاص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه
الاصلي دخول الباء على المقصور عليه نحو اختصاص الجوز بزيد
اي قصر عليه لا يتجاوز الى غيره وهذا غير كذا لان اكثر
في استعمال ادخالها على المقصور وقد نوب السوال عن قوله
تعالى افرا باسم ربك حيث صرح بتقديم الفعل في مقام الامر
بجعل الفعل مقرونا باسمه تعالى واجيب بان تقديم الفعل
ههنا هم كونها اول سورة نزلت على القول الاصح وما ذكر من
تقديم الاسم انما هو عند مدعى الداعي الى رعاية الاصل الذي هو
تقديم الحامل على معموله **فان قلت** اسم الله تعالى هم عند المؤمنين
على كل حال **قلت** اجيب بان اسمه تعالى من حيث هو واسمه يتعلق
به الالهة وعناية وقد تعد من حسب المقامات غناية اخرى كما اذا

هذا هو التبرك
باسم الله تعالى

الاسم هو الذي هو
قوله تعالى افرا باسم ربك

تقدير الاختصاص فاذا اجتمع العنايةتان قدم كما في التسمية واذا
افردت الاولى فان لم يعارضها ما هو اولى بالا اعتبارا وقدم ايضا
والافلاو في قوله تعالى افرا باسم ربك قد عارضها العناية بالقرارة
وكانت اولى بالا اعتبارا لتخصصها هو المقصود من طلب اخذ
القرارة ولو عكس لغات الغرض الاصل **وقد اختلف** في معنى
الباء فبعض هي بآ الاستعانة وايدان ذلك لا يشتمل على معنى حسن
بليغ وموان النحل لما كان لا يتم ولا يستدبر سرها ما لم يصدر
باسم تعالى نزل اسمه تعالى منزلة الآلة التي يتوقف وجود الفعل
عليها وينعدم بانعدامها وحاصله انها شتمل على جعل الموجود لغوات
لحاله بمنزلة المعدوم ومثله بعد من محسنات الكلام وقيل بل
هي بآ المصاحبة والملازمة ورجح بانها لا تستعمل من الاولى
لا سيما في المعاني والاقوال وبان التبرك باسم الله تعالى نادى
وتعظيم له بخلاف جعله آله فان الآلهة هي بقصد لغيره للذات وبان
ابتداء المشركين باسماء الالهة كان على وجه التبرك فينبغي ملاحظة
ذلك في التورع عليهم وبانها **استدل** منها على ملازمة جميع اجزاء
الفعل باسم الله وبان كون اسمه تعالى للفعول ليس الا باعتبار
انه متوسل اليه ببركته فقد رجح بالآخرة الى التبرك والمعنى متبركا
باسم الله **واذا** وانما كسرت وحق تحريف المفردة ان تقع لانها
موضوعة على اخف البناء والفتح اخف لحوكات للموافقة من حركة
العامل واثره وهذا التعليل وان كان قابلا للنقض بلام الامر فلا
ينبغي ان ينقض فان مثل هذا التعليل امور مستخرجة بعد الوقوع

ومناسبات لا بأس بذكرها للتدرب في اوضاع الصوف والعمدة
التوقيف وطوت في الخط عوضا عن الالف الساقطة من اول
مدخولها ونفخ الحرف الذي ابتد به كتاب الله سبحانه ثم طرد في غيره
وعبارة بعضهم وفي تطويل الابداء واطهار السنين وتدوير الميم خمسين
لخط ومحافظة على نفخ الاسم نظرا الى جلالة ما اراد به من اسماء الله
المعظمة بكبرياء مسماها **والاسم** عند البصريين احد الاسماء التي
كثر استعمالها فحقت حذف انجازها وتساكن او ايلها ثم اجعلت
همزة الوصل عندها ابتداء بها توصلا للنطق بالتساكن وجبرا لما
لحقها من التغيير في طرفها وكان الجبر الهمزة لقوتها وكونها
من اقصى الخارج والاصل بمؤفعل وبعد الغمير افع ويشهد له
نصريه على اسماء واسماي وسمي وسميت وبجي سمي كهدى لقول العرب
ما سمال واستقاه عندهم من السمو وهو العلو لتوافقها في التركيب
وتناسب المعنى لان الاسم رفعة للمسمى **والخط** قبذكه اذ بالنسبة يرتفع
عن حضيض الخفاء الى منقصة الظهور لتجلى باعين البصائر ويرتفع
قدرة حيث جهر معتداه ونصب العلم بازائه وعند الكوفيين
اصله وسم حذف الواو وعوض عنها همزة الوصل واستتباع
من التثنية وهي العلامة فالوزن قبل الغمير فاعل **قال**
البيضاوي رحمه الله وانا قيل ليسم الله دون بالله لان التبرك والا
ستعانة بذكر اسمه وللغريق من اليمين واليمين ولم يكتب الالف
على ما هو وضع الخط وموازاة الاصل في كل كلمة ان تكتب على صورة
لفظها بتقدير الابداء بها والوقف عليها لكثرة الاستعمال وطولته

ويفيد على الساكنين من هو صحر

الاسم على ما هو وضع الخط وموازاة الاصل في كل كلمة ان تكتب على صورة لفظها بتقدير الابداء بها والوقف عليها لكثرة الاستعمال وطولته

الاسم على ما هو وضع الخط وموازاة الاصل في كل كلمة ان تكتب على صورة لفظها بتقدير الابداء بها والوقف عليها لكثرة الاستعمال وطولته

الاسم على ما هو وضع الخط وموازاة الاصل في كل كلمة ان تكتب على صورة لفظها بتقدير الابداء بها والوقف عليها لكثرة الاستعمال وطولته

صاحب الكشاف

وجوب الادغام والتعويض فان الحذف قياسا في حكم الثابت على ما
سلف وما كان في حكم الثابت يمنع التعويض للزوم اجتماع العوض
والمعوض عنه وينع الادغام ايضا لعدم اجتماع المتساويين حيث لا يجوز
فيلكون لزوم الحذف والتعويض مع الادغام على اختيار الابقا من
خواص هذا الاسم الذي يتناوبه عن نظائره امتياز مستماه عن سائر
الموجودات بما لا يوجد الا فيه **فان قلت** هل بين العبارتين فرق
قلت لا الا ان ما قاله البيضاوي نظرا الى اصله الاول وما قاله صاحب
الكشاف نظرا الى اصله الثاني وقيل اصله لاهابا بالسر بانية ثم عرب
نحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وقيل انه وصف في
اصله مشتق لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره و
صار كالعلم مثل النجم والعقبة اجري مجرى العلم في اجراء الوصف
عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشك اليه وهو
ما استظهره البيضاوي والذي اختاره صاحب الكشاف انه اسم
عربي مشتق وانه ليس بصفة في اصله بل هو في اصله اسم جبري ككتاب
واما ما يقع على كل معبود بحق او باطل لم غلب اي بعد تعريفه على
المعبود بحق اي على الذات المخصوصة فصارت لها بالغلبة ينصرف
اليها عند الاطلاق كالنجم والعقبة والكتاب وسائر الاعلام الغالبة
ثم اريد تأكيد الاختصاص بالغير فحذفت الهمزة وصار الله محذوفها
مختصا بالمعبود بالحق لا يطلق على غيره قال السيد رحمه الله في حاشية
الكشاف فالله قبل حذف الهمزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة
الا انه قبل الحذف اطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الشربا وبعده

في قوله تعالى

لم يطلق على غيره اصلا وقد استدل صاحب الكشاف على كونه في الاصل
اسما لصفة بانك تصفه ولا تصف به لا تقول شي الى وتقول الله
واحد وايضا فصفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليه فلو جعلتها
كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال انتهى
فان قلت قد استغنى عما سلف ان لهذا الاسم اشتقاقا
سواء كان في الاصل صفة ام اسم جنس فتم اشتقاقه **قلت** هو
كما قال البيضاوي رحمه الله من الله الالهة والوهة والوهية بمعنى
عبد عبادة وقيل من الاله اذا تحيرت العقول يتحير في معرفة
ذاته وما يجوز عليه من افعاله وصفاته واليه ذهب صاحب الكشاف
وقيل من الهة الى فلاله سكنت اليه لان القلوب لان القلوب
نظمها بذكره والارواح تسكر الى معرفته وقيل من الاله اذا فرغ
من امره نزله لان العائد يفرغ اليه وقيل من الاله الفصل اذا ولع
بآله لان العباد يولعون بالتضرع اليه في الشدة آثرو وقيل من الاله
اذا تحير وتخطى عقده وكان اصله ولاه فقلت الواو همزة للاستئصال
الضمة على الكسرة عليها استئصال الضمة على ووجه فقيل انه كاعاد
واسما ويرده الجمع على آلهة دون اولهية والحاصل ان الالهة افعال
بمعنى ما لوه اي معبود او بمعنى ما لوه فم اي متخير فيه ونفس الباقى
فان قلت الواو اشتقاق الفعل والصفات من المصدر فكيف
قيل ان الالهة باوجهه السابقة مشتق من الافعال **قلت** اجيب
بان المواد مادة تلك الافعال اي مصادر هادون انفسها غاية الامر
انهم اختاروا صيغة الماضي على المصدر لحكمة هي التثنية على الحروف

المعتبرة في الاشتقاق ان بعض المصادر كاخروج والقبول يستعمل على
 حروف لا تعبر فيها **فان قلت** هل قصد بلفظ الله حالة اطلاقه
 سبحانه الدلالة على معنى العبودية او الخيرة ونحو ذلك مما سلف **قلت**
 قال السد لانه علم فلا يقصد به الا الذات انتهى **واعلم** انه ليس ببيان
 الاصاله معنيها عن بيان الاشتقاق لان الاول ينظر فيه الى حال
 اللفظ اصالة والى معناه تبعاً سواء كان في المصل والفروع متحداً
 ام لا والى الثاني ينظر فيه الى اعتبارها صالة وقبل هو اسم علم للذات
 الواجب الوجود المستوجب لصفات الكمال عز في غير مشتق قال الامام
 الزاهد الصغار النجاشي في كتاب التخصيص امتنع لغير من السلف عن
 اشتقاق هذا الاسم وهم ابو حنيفة في رواية ومحمد بن الحسن والسافعي
 رحمهم الله تعالى وغيرهم وهو اختيار الخليل والفرزدق والحسن بن الفضل
 والكسائي وقال الامام الغزالي رحمه الله في المقصد الاقصى شرح اسماء الله
 الحسنى وكل ما ذكر في اشتقاقه وتصريفه تعسف وتكلف انتهى **هـ**
والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان صيغة للبالغه من رحمة
 كالمضبان من غضب والعليم من علم. **واعترض** بان الصفة المبنيه
 لا تستحق الامس لانها واجب بان الفعل المتعدي قد يجعل لازماً
 بمنزلة الغير فيقول اني فعل بالضم ثم يشتق منه على ان سيبويه قد
 نص على ان الرحمن صيغة مبالغة في قولهم هو رحيم فلاننا وعليه فلا
 اشكال **فان قلت** ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة ومعناها
 العطف والحنو ومنها الرحمة لانعطاها على ما فيها **قلت** هو مجاز
 عن انعامه على عباده تعالى لان الملأ اذا عطف على رعيته ورقي لهم صابهم

في الخبر ان الله عز وجل

والمناس ان الاسم لا يوضع الا لشيء كان معلوماً
 والخلق لا يعلمون كونهم من حيث ذاته فكان وضع الاسم
 العلم على الاشياء لا يوضع الا لشيء كان معلوماً
 نفسه باسم يدل على ذاته مطابقة لغيره فيكون الاسم في نفسه
 ذكر الاسم وتكون هو الاسم في نفسه على ما جعله لا يدرى

معرفة

معرفة وانعامه كما انه اذا دركته القفاطة والقسوة عنف بهم ومنعهم
 خيره ومعرفة كذا في الكشف في قوله ومعناها العطف والحنو
 اراد الميل النفساني الى الشفقة والرفق وذلك من الكفيات
 التابعة للزجج والله سبحانه منزه عنهما وقوله مجاز عن انعامه
 اي مجاز مرسل فان الرحمة والرفق سبب الانعام ولو جعل مجازاً عن
 ارادة الانعام لمجاز فان الرحمة سبب الارادة اولا وبواسطة الارادة
 رادة الانعام ثانياً وعلى هذا يكون الرحمة من صفات الذات كما انما
 على الاول من صفات الافعال وقوله عنف بهم هو بالضم والتخفيف
 من العنف ضد الرفق اي لم يرفق بهم. ثم الرحمن البالغ من الرحيم وتلك
 المبالغة اما بحسب شمول الرحمن للدارس واختصاص الرحيم بالدنيا
 كما ورد عن السلف يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا واما بحسب
 كثرة افراد المرحومين وقتلها كما ورد عنهم ايضا يا رحمن الدنيا
 ورحيم الاخرة لان رحمة الدنيا نعم المؤمنين والكافرين واما بحسب
 جلالة النعم ودقتها. **وعبارة** الكشف وفي الرحمن من المبالغة ما ليس
 في الرحيم قال السد قدس سره والمدعي في هذه العبارة ان في الرحمن
 مبالغة ليست في الرحيم فيقصد رحمة زائدة بوجه ما فلا ينافيه
 ما يورد من قولهم يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمها لجواز ان يراد
 جلال النعم ودقايقها انتهى. ومن الأدلة ايضا على المبالغة القول
 الذي يروى من العلماء ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. ومن
 ملح العرب انهم يسمون مركباً من مركبهم الشقوف وهو مركب
 خفيف ليس في ثقل حامل العراق قال صاحب الكشف فقلت في

في التلخيص

في التلخيص

طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا الحمل اردت الحمل العرا في مقال
ليس ذاك اسم الشقوف قلت بل قال فهذا اسم الشقوف
فزا في الاسم لزيادة المسمى وقد اورد النقض على القاعدة المذكورة
بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان الشرط في ذلك بعد تلاقى
الكلمتين في الاشتقاق اتحادها في النوع كصد وصدان وغوث
وغوثان وفتح وفوحان كل صفة مشتقة بخلاف حذر وحاذر
فان الاول صفة مشتقة والناسي اسم فاعل وبان القاعدة الكلية
لاكتية **فان قلت** حسب بينت ان الرحمن ابلغ من الرحيم فلم تقدم
والقياس يقتضي الترتي من الاول الى الاخر على نحو فلا عالم غير وجود
فياض **قلت** اجيب بان الرحمن لما دل على جلال النعم واصولها
ذكر الرحيم ليستناول ما خرج منها فيكون كالتمية والرديف وايضا
ان الابلغ اذا كان اخص هما هو وبنو مشتق على مفهومه تعين هناك
طريق الترتي اذ لو تقدم الابلغ كان ذكر اخر عاريا عن القاعدة كما في
الناسي المذكورين فان التخيير والقباض يستلذان على مفهوم العالم
ووجود مع زيادة واما اذا لم يكن الابلغ مستملا على مفهومه كما في كالرحمة
والرحيم اذا اريد بالاول جلايل النعم وبالناسي دقايقها جاز سلوك كل
واحد من طريق التتميم والترقي نظرا الى مقتضى الحال ولما كان المنظور
اليه بالقصد الاول في مقام العظمة والكبريا جلايل النعم واصولها دون
دقايقها قدم الرحمن واراد بالرحيم كالتمية تنبيهها على ان لكل منه واة
عنايته سبحانه شاملة لذات الوجود لا يتوقف ان محققات الامور
لا تليق بداته فيحتمل من سؤلها وبان الرحمن لما سب اسمه العالم من

جهة الاختصاص اذ هو مختص به تعالى معروفا ومنكروا كان تقديمه اول
ولا يشكل على القول بالاختصاص قول بني حنيفة في مسيلمة الكذاب
رحمان اليها مذكور شاعروهم فيه **وانت عيت الوري لازلت**
رحمانا لان ذلك من تعنتهم في كفرهم حيث بالفوانيد حتى خرجوا
عن طريقة اللغة والتعنت نطلب الابعاع في مرشاق فاما ان يراد
به ايقاع بعضهم بعضا او ايقاع كل واحد نفسه في ذلك **واذا جرد**
الرحمن من كل في صرفة وجهان الاظهر عند صاحب الكشف وجماعة
عدم التصرف قياسا على اخوانه من باب اى من فعل بالكسر فان كل
فعلان من هذا الباب كعطشان وغوثان وسكران فانه غير
منصرف **ايقال** هو منقوض بندمان فانه فعلان من ندم
ويوم منصرف لحي ندمانه **انا نقول** لما خذ من ندمه معنى النادم
غير منصرف كسكران ومؤنه ندمى كسكرى واما الذى هو منصرف
ومؤنه ندمانه فهو القارئة في الشراب بمعنى النديم وفعله نادم
فلا يوجد فعلان من فعل بالكسر الا غير منصرف **فان قلت** قد
شرط في امتناع مصرف فعلان ان يكون فعلان فعلى واختصاص
رحمى بالتمتع ان يكون فعلان فعلى فلم يمنع مصرف **قلت** قد
سأل ذلك صاحب الكشف واجاب بان اختصاصه كما خطر ان يكون له
مؤنه على فعل فقد خطر ان يكون له مؤنه على فعله قال فاذا لا عبرة
بامتناع التانيث للاختصاص العارض وجب الرجوع الى الاصل قبل
الاختصاص وهو القياس على نظائره انتهى **واما** ان اختصاص التسمية
بهذه الاسماء الشريفة لاعلام العارف بان الحق لا يتبرك ويستعان به

في مهمات الأمور والمعبود الحق الذي هو مولى النعم كلها وأجلها
جليلها وحقيقتها فيستوجب بطلانها الجواب المقدس ويشغل سره بذكره
عن غيره **واحمد الله** فيه ثلاث مباحث الأول في بيان حقيقة
الحمد وما يتبعه الثاني في أعداد الجملة وما يتبعه الثالث في معنى
اللام والداخلة على الحمد وما يتبعه **أما المحل الأول** فلهو في
تعريف لغة عبارات متقاربة أشهرها وأجمعها أنه الثناء باللسان
على الجمل الاختياري على جهة التمجيد سواء تعلق بالفضائل أم بالافاضل
فالثناء هو الذكر بالخير وفي الجمل هو الكلام الجميل انتهى ومن ثم اعترض
على التعريف بأن قيد اللسان مستدرك لأن الثناء لا يكون إلا به ولا يرد
حديث لا يخص ثناء عليمك أنت كما اثبت على نفسك لأنه على المحاز
وقصد المسألة **واجيب** أولاً بأن اختصاصه بغير مجزوم به لأن
المفهوم من الصحيح أن الثناء هو الأتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقاً وابتداءً
بأن لا نسلم اختصاص الذكر والكلام باللفظي وإن سلمنا فائدة ذكر اللسان
بيان الواقع والتوطئة للفرق بين الحمد والشكر وبيان النسبة بينهما
ودفع احتمال التجوز باطلاق الثناء على ما ليس باللسان **بجاءت**
حيث استبعد عن صاحب الجمل وغيره أن الثناء خاص بالجميل وهو الأشهر
فما الجواب عن حديث من جازة فاثنوا عليها خيراً ثم من باخري فاثنوا
عليها **شراقت** هو على الجواز وقصد المسألة نظير ما سلف **فان قلت**
يستلزم على اختصاص الحمد اللفظي باللسان قوله تعالى وإن من شيء إلا يسبح
بحمده ولكن لا شيء إلا لسان له **قلت** لا إشكال بل هو من قبيل المجاز واللفظي
وإن من شيء إلا بقرينه على لوازم الأماكن وتوابع الكدوث بلسان الحال

حسب يدل بإمكانه وحدوثه على الصانع القديم الواجب للذاته ولكن لا
تفقهون تسبيحهم أيها المشركون لاختلافكم بالنظر الصحيح الذي يفهم
تسبيحهم **فان قلت** فحمد الله سبحانه لنفسه المقدسة لا يتناول
التعريف **قلت** لانه الحمد اللفظي ومن رام تعريفه شاء ملامتها قال
كما قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية
وفلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد يكون بالفعل وهو أقوى لان
الافعال التي هي اثار السخاوة تدل عليها دلالة عقليّة قطعية لا يتصور
فيها تخلف بخلاف الاقوال فان والثناء عليها وضعيّة قد يتخلف فيها
مدلولها قال ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثناؤه على ذاته المقدسة
وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا تخصي ونصب
عليها ما يذكر منه التي لا تنهاها فقد كشف عن صفات بحاله واظهرها
بدلالات قطعية تفصيليّة غير متناهية فان كل ذرة من ذرات
الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومنهم
قال سيد البشر صلى الله عليه وسلم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
انتهى **وقولنا** على الجميل الاختصاص معنى لاجل الفعل الجميل الا
اختياره تعالى تعلمه وهذا الفعل الموصوف بما ذكره هو المحمود عليه
واما المحمود به فسمينين انه لا يشترط فيه الاختيار وقد دل عليه
في التعريف بلفظ الثناء فانه الذكر بالخير والكلام الجميل كما سلف فيصير
معنى التعريف ان الحمد هو الوصف بالجميل لاجل الفعل الجميل الا
اختياره فيكون الحمد مختصا بالفاعل المختار بخلاف المدح فانه يعبر
الاختياره وغيره يقال مدحت اللؤلؤة على صفتها ولا يقال حمدتها

ومن ثم اخير الحمد على المدح لا يضر بالاختيار واما اختياره على العسكر
 فليعلم الفضائل والفواضل وخالف صاحب الكشف عن الله منه فجعل
 المدح هواد فالحمد حيث قال الحمد والمدح اخوان وهو الشاء على الجميل
 من نعمة وغيرها نقول حمدت الرجل على انعامه وحمدته على حسن شجاعته
 نقوله اخوان بمعنى متراد فان وقيل اراد الاخوة في الاشتقاق الكبير وهو
 الاستمرار في الحروف الاصول من غير ترتيب مع اتحاد المعنى واناسب
 فيه كاجذب واجبذ والحمد والمدح لا يحد مخصوص بالجميل الاختياري
 والمدح يعمه وغيره ورد بانه قد صرح في سورة المحرات في تفسير قوله تعالى
 ولكن الله حبيب اليكم الايمان بان المدح لا يكون بفعل غير اختياري وتاول
 التمدح بالجمال وحسن الوجاه بدلالة التماس على الافعال الجميلة فالحمد عنده
 مخصوص بالاختياري ايضا وانما ترك قيد الاختيار في تفسير معنى الحمد
 اما اعتمادا على الاصل فانهما اختياريان واما لانه اراد الفعل الجميل وهو
 بالاختيار واما من انساب اللؤلؤة فصنوع لا عبادة بأقوله من نعمة اي انعام
 نعمة واعترض على قيد الاختيار انه يلزم عدم صحة حمد الله سبحانه على
 صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة سواء جعلت عين ذاته
 المقدسة او زائدة عليها لان تلك الصفات المقدسة ليست بافعال
 ولا وصف بكونها بالاختيار واجيب بان ذات المقدسة لما كانت كافية
 في ثبوت تلك الصفات المشرفة تولاقت منزلة افعال اختياريه يستدل
 بها فاعلمها قال الشيخ جمال الدين ابن ابي شريف في شرح المسابقة مثل هذا
 الجواب تعسف ظاهر فالخلص جعل التعريف الحمد المخلوق خاصة وان
 يعرف حمد الله سبحانه بانه وصفه تعالى بصفاته وافعاله كما جرى عليه

في قوله الحمد مدح الله تعالى
 في قوله الحمد مدح الله تعالى

على ما هو عليه
 على ما هو عليه

الشيء

المتقدمون انتهى **فان قلت** اين ما وعدته من ان الحمد لله لا يكون
 اختياريا **قلت** بيانه ثابت في مثل ما اذا وصف المنعم بالشجاعة والقدرة
 الكاملة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة محمودا بها وهي ملكة
 نفسانية غير اختياريه والانعام محمودا عليه **فان قلت** اذا وصف
 الشجاع بالشجاعة لم يكن هناك محمود عليه **قلت** تلك الشجاعة من حيث
 انها كانت الوصف بها كانت محمودا بها ومن حيث قيامها بجاهلها كانت
 محمودا عليها فهما متغايران ههنا بالاختيار ولهذا يقال وصفته
 بالشجاعة لاجل كونه شجاعا **فان قيل** الشجاعة ملكة نفسانية غير
 اختياريه وذلك بنا في ما العتير في الحمد عليه من قبل الفعل والاختيار
قلت الشجاعة كما تطلق على الملكة المذكورة كذلك تطلق على اثار تلك
 الملكة كالحوض في المهاك والاقدام في المعارك وهذا الثاني هو المراد
 ههنا **وقولنا** على جهة التجميل اي التعظيم تفيد ان مجرد الذكر
 اللساني لا يكون حمدا الا اذا طابقت الاعتقاد ولم يخالفه افعال
 الجوارح والآن هو تهكم واستهزاء **وقولنا** سواء تغلق النفس
 ام الفواضل فاعل تغلق ضمير يعود على الشاء او الحمد والمعنى سواء
 كان الحمد عليه الذي صدر الشاء لاجله من الفضائل ام الفواضل
 والاولى جمع فضيلة وهي المزية الذاتية والثانية جمع فاضله وهي
 المزية المتعدية ومعنى تغلقها بالغير في محققها وجوبها
 كالانعام اي عطاء النعمة لا الانتقال كما توهم واللام بجمع الحمد والشكر
 اصلا لان الحمد عليه فعل اختياري البته والفعل لا يقبل الانتقال
 ثم لا يخفى ان المراد بالذاتية كالعلم والحلم والشجاعة ونحو ذلك من الملكات

على ما هو المظهر من حاشية
 السيد في شرح المطالع

التفاسد لا بد من تأويلها بانفعال اختياره لما قد مر من ان الحمد عليه لا بد ان
 يكون فعلا اختياريا وقد تعرضنا لتأويل الشجاعة فيما سلف والله اعلم بهذا
 ما يتعلق بتعريفه لغة **واما** في الاصطلاح فانه مساو للشكر لغة وهو
 فعل ينبى عن عظيم المنعم بسبب كونه منها سواء كان ذكرا باللسان واعتقادا
 بالجنان او عملا بالوكاف وخدمة بالاركان **فان قلت** لم كان التعريض لمعنى
 الشكر بعد بيان الحمد كما استفق عليه عند المصنفين وان كان الذى يؤدى
 به الكتب هو الحمد خاصة **قلت** لانه لما كان ترميها من الحمد في المعنى وقرينا
 له في الاستعمال كان المقام بعد بيان الحمد مظنة ان يقع في ذهن السامع
 ان الشكر ما هو وهل هو هذا ففسروه وبينوا الفرق بينهما تخلصا
 للسامع من ورطة كسيرة والمراد بالفعل في صدر التعريف ما يشتمل
 القول كما افصح من ذلك آخر التعريف ومعنى ينبى عن عظيم المنعم يشعر
 في حد ذاته بحسب كلما الطاع عليه فلم يعظمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى
 في الشكر الجناني ولا يقدح فيه الجهل المبني كما لا يقدح في دلالة اللفظ
 الموضوع لمعنى الجلال بالوضع وعدم الاستعمال على انه يجوز ان يطالع
 على اعتقاد الشاكر اليها ما واخبار الغير والمعتقد نفسه او بفعله
 ولا شك ان المبني عن التعظيم بلا واسطة في كل ذلك هو الاعتقاد لا غير
 فان دونه ما قيل لا يصح ان يكون اعتقاد الجنان من اقسام الشكر لعدم
 الا بناء فيه كيف وقد صرح السيد قدس سره بان القلب انصرف موارد
 الشكر لان فعله وان كان خفيا يستقل بكونه شكرا حقيقة من غير ان
 ينضم اليه فعل غيره بخلاف المورد من الآخرين لا يكون فعل شي منهما شكرا
 حقيقة حتى ينضم اليه فعل القلب انتهى وبما بسبب متعلق بفعل ولم

المراد
 من قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته ذلك بالنقل الصحيح **وقولنا**
 سواء الى اخره حاصله ان الشكر اما بالقلب بان يعتقد انصاف المنعم بصفا
 الكمال جازما او راجحا وانه ولي النعمة واما باللسان بان يثنى عليه بلسانه
 واما بالجوارح بان يؤتيه نفسه في طاعته وانقياده **وسبغ** ان يتبته
 في هذا المقام لان الشكر لله اللسان لا يجب ان يكون اختياريا اخذ من نظير
 ذلك السائل في الحمد من حاشية الصدر رحمه الله وفي عطف تحفة على العمل
 في التعريف اشارة الى ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه لخدمة دون
 الاجرة **واعلم** انهم قد استشهدوا بالاطلاق الشكر على افعال الموارد
 المذكورة بقول الشاعر **اقاد تكلم النعماني** من ثلاثة يدي ولساني والضمير
 وهو استشهدار معنى على ان الشكر يطلق على افعال الموارد الثلاثة
 وببانه انه جعلها بازاء النعمة جزاء لها متفرعا عليها وكل ما هو جزاء
 للنعمة عرفا يطلق عليه الشكر لغة ومن لم يتنبه لذلك زعم ان المقصود
 مجرد التمثيل بجميع شعب الشكر لا الاستشهاد على اطلاق لفظ الشكر
 عليها فانه غير مذکور ههنا **فان قيل** الشاعر جعل الجميع بازاء النعمة
 فالشكر جيل يطلق عليه واما على كل واحد من الثلاثة فلا **قلت**
 الشكر يطلق على فعل اللسان اتفاقا والى الاستشهاد على اطلاقه على
 فعل القلب والجوارح حتى توهم كثيرا ان الشكر لغة باللسان وحده ولما
 جمعه الشاعر مع الآخرين وجعلها ثلاثة علم ان كل واحد شكر للنعمة
 وانه اراد نعتا وكما كثر عندي وعظمت فاقضت استيفاء انواع
 الشكر بالغ في ذلك حتى جعل موارد مقابلة ملكها لصاحبها مستقدا
 منها كما نه قيل يدي ولساني وقلي لكم فليس في القلب الاضحية ومحبتكم

المجيب

بواسطة الكشف

بواسطة العدول وقال السدر رحمه الله لما كان الرفع والاعلى الببوت مجرّدا
عن قيد التجدد والحدوث ناسب ان يقصده الدوام والنبات
نعونه المقام بخلاف النصب المستلزم لتقدير الفعل الدال
بوضعه على الحدوث والتقصي **فان قلت** سلنا ان الاسمية تفيد
دوام الببوت ولكن الحمد لله خبرها ظرف وهو مانع من افادة ذلك
فيما يظهر اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لانهم صرحوا بان الاسمية
التي خبرها فعلية نحو قوله سبحانه الله يستهنون بهم بفعل الاستمرار
التجدي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى لحدوث بقرينة عمله
في الظرف فيكون في حكم الفعل **قلت** اجيب بان الاسمية التي خبرها
فعلية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام كالعدول ههنا
وبانه يجوز ان يقع كون اسم الفاعل للحدوث ولا يضره العمل في الظرف
لان راحة الفعل كافية في ذلك فيكون عاملا وهو معنى الثبوت ايضا
فان قلت لم قال المصنفون في وابل كتبهم الحمد لله ولم يقولوا الحمد للخالق
او الرازق او غيرها مما يفيد الدلالة على النعم **قلت** تبعوا في ذلك الحديث
الشعير القائل كل كلام لا يبداء فيه بالحمد لله فهو اجزم ولان الله اسم
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد فلو قالوا الحمد للخالق او الرازق
او غيرها لنتوهم اختصاصهم بحدود وصف دون وصف لكن قد ينصرفون
للاشياء بعون الدلالة على استحقاق الذات نفسها على تحقق الاستحقاقين
اخرين سبحانه يستحق الحمد لذاته واستحقاقه لصفاته كما قال صاحب
التلخيص الحمد لله على ما انعم وقد اشير اليه في شرح التلخيص **فان قلت**
لم قدموا الحمد على اسم الله **قلت** لان لاقتضاه مقام افعال الثالوث

الاجابة

منزلة اهتمام بشان الحمد وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه لان البلاغة
في الكلام مطلوبة بقدر مقتضى المقام **فان قلت** بتقديم الظرف بقدر الاختصاص
قد صرح صاحب الكشاف وغيره بان في الحمد لله
ايضا دلالة على الاختصاص وسما في اضافته ان شاء الله تعالى **فان قلت**
حب كان الاختصاص حاصل بدون التقديم فكيف قال صاحب الكشاف
في سورة التغابن في قوله تعالى له الملك وله الحمد قد مر الظرفان ليدل
بتقدمهما على اختصاص المالك والحمد به تعالى **قلت** كون التقديم
من طرف الاختصاص لا ينافي في حصوله مع التأخير بطريق اخر **فان قلت**
قد ورد فيما سلف ان مقتضى البلاغة ما خسر الظرف في الحمد لله لانه
مقام الحمد فلا كان كذلك في سورة التغابن **قلت** اجيب منع كون
المقام في سورة التغابن ونحوها مقام الحمد بل هو مقام بيان استحقاقه
تعالى واختصاصه بالحمد ولذلك يقتضي تقدم الظرف لان كون
التقدم مفيد للاختصاص اصرح واشهر من حصوله مع التأخير
بواسطة جعل اللام في الظرف للاختصاص **المسألة الثالثة**
في الامم الداخلة عليه يصح كونها الاستغراق واليه ذهب الجمهور وبصح
كونها للجنس واليه ذهب صاحب الكشاف واما اللام في الله فيصح كونها
للاختصاص وكونها للاستحقاق فالنقاد سواربعة وعلى كل منها فالعبارة
دالة على اختصاصه تعالى بجميع المحامد اما على الاستغراق فبالطابعة
وهو ان لا يراد المعنى كل حمد مختص به تعالى او مستحق له واما على الجنس
فبالانتماء لاق المعنى ان جنس المحامد مختص به تعالى او مستحق له
وبلزمه ان لا يستفرد منها لغيره اذ لو استفرد منها لغيره لكان

في قوله تعالى له الملك وله الحمد قد مر الظرفان ليدل بتقدمهما على اختصاص المالك والحمد به تعالى قلت كون التقديم من طرف الاختصاص لا ينافي في حصوله مع التأخير بطريق اخر فان قلت قد ورد فيما سلف ان مقتضى البلاغة ما خسر الظرف في الحمد لله لانه مقام الحمد فلا كان كذلك في سورة التغابن قلت اجيب منع كون المقام في سورة التغابن ونحوها مقام الحمد بل هو مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد ولذلك يقتضي تقدم الظرف لان كون التقدم مفيد للاختصاص اصرح واشهر من حصوله مع التأخير بواسطة جعل اللام في الظرف للاختصاص المسألة الثالثة في الامم الداخلة عليه يصح كونها الاستغراق واليه ذهب الجمهور وبصح كونها للجنس واليه ذهب صاحب الكشاف واما اللام في الله فيصح كونها للاختصاص وكونها للاستحقاق فالنقاد سواربعة وعلى كل منها فالعبارة دالة على اختصاصه تعالى بجميع المحامد اما على الاستغراق فبالطابعة وهو ان لا يراد المعنى كل حمد مختص به تعالى او مستحق له واما على الجنس فبالانتماء لاق المعنى ان جنس المحامد مختص به تعالى او مستحق له وبليزمه ان لا يستفرد منها لغيره اذ لو استفرد منها لغيره لكان

الجنس بابتدائه في ضمة فلم يكن الجنس مختصا ولا مستحق وذلك متاف لمولود
 الحمد **فان قلت** هو جملة الحمد مستغدة الحمد وان كانت اختيارا
 اسمي تبتدأ بلامه لا تستغنى عن كمال في ان وانه كذلك لان تامل الحمد
 الحمد ساجد عليه لا يخبر به بليل ما روي معلوم في صحيحه من الغرض على الله
 انه قال قال الله تعالى في الصلاة بغيره من عبده كمن يفتن ولعبدي
 سأل فانه قال الحمد بسبب العالمين قال الله تعالى حمدني عبدي وقال
 الشيخ كمال الدين ابن الشرف في شرح المسابقة ان جملة الحمد من اخبار
 لفظ الحمد هي كونها انشائية بمعنى ان تامل الحمد من منشا بالبناء على
 الله سبحانه بصفاته هو ان كل حمد مختص بل هو مستحق له تعالى معنى
 لكونه لا يمتد في كونها اخبارية لاصطلاحها لا ليس هو معنى الانشاء المتعارف
 الخبر لاصطلاحها انتهى واختلف في سبب اخبار صاحب الكشاف لكون
 الامم للجنس فقبل سبب البناء على قاعدة خلق الامم على طريق
 المعترلة فان افعال العباد لما كانت عندهم مخلوقة لهم كانت المحامد
 عليها راجعة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلها مختصة به تعالى كما هو قضية اعني
 الاستغراق وفساده ظاهر لان اختصاص جنس به تعالى كما هو قضية العنونة
 لانه الداخلة على الخبر مستلزم اختصاص افراده اذ لو وجد فرد لغيره
 ثبت للجنس له في ضمة عليها سائر وقيل بذلك مبني على ان الحمد
 مصدر نائب عن فعله وسد مسده والافعال لا تعدو دلالتها عن
 الحقيقة الى الاستغراق ورد بان ذلك لا ينافي قصد الاستغراق معونة
 المقام واقتضاء الحال وقيل انما اختاره بناء على ان الجنس هو المتبادر
 الشائع لا سيما ان الصادرة وعند خفاء قرآن الاستغراق ورد ايضا بان

وانما على الاختيار فالله لا يخبر
 من جنس الحمد هي انما هي من
 يكتمل على وجهه فليست بالاختيار

وانما هو اختصاص
 العنونة بلفظ

الحمد مستغدة الحمد

المحلى بلامه الجنس في المقامات الخطابية متبادر منه الاستغراق وهو
 الشائع في الاستعمال هناك مصدر اكان او غيره واتى مقاما او في ملاحظة
 الشمول والاحاطة من مقام تخصص الحمد بالله سبحانه تعظيما له وتجيذا
 فهو مقام ادل دليل واعول شاهد على الاستغراق وفروقة للاستغراق
 فيه كمنار على علم فالحق كما قال السيد قدس سره ان السبب في اختياره ذكر
 هو ان اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام دون امر خارج
 ومستلزم لاختصاص الافراد فلا حاجة في تأدية المقصود والذكر
 هو بوب الحمد له تعالى وانتفاؤه عن غيره الى ان يلاحظ الشمول
 الذي هو معنى زائد على الجنس ويستغنى عن ذلك بالقرآن والى
 حوال الخ راجعة عن اللفظ **فان قلت** اذا استغنى بها صار اختصاص
 افراد الحمد مصحح به واذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوما
 ضمينا والاول اولى بالاختيار **قلت** اجيب بان الاختصاصين متلازمان
 فان كان المقصود اختصاص الجنس فالامر ظاهر وان كان اختصاص
 الافراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلا عليه وسلوك طريق البرهان
 فن من البلاغة **فان قلت** كيف يصح على مذهب صاحب الكشاف تخصيص
 جنس الحمد بالله تعالى المستلزم لاختصاص كل الافراد كما ذكر **قلت**
 اجيب بان ذلك يصح بناء على ان افعال العباد كسنة التي مستحقون
 بها الحمد عنده انما هي بتمكين الله واقداره عليها في هذا الوجه كان
 محمدا في هذه الافعال راجعا لله تعالى وقد اشار الى ذلك صاحب الكشاف
 في سورة التغابن حيث قال في تفسير قوله تعالى الملك وله الحمد قدوم
 النظر فان ليدل بتقدمها على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم

في الخبر لا يثبت في الخبر

الجنس ثابتا له في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا ولا مستحق وذلك مناف لمولود
للمرد **فان قلت** هل جملة المرد مستعدة للمرد وان كانت اخبارا
الجملة تدور في انفس الناس كمال في انفسهم ذلك لان تعالى المرد
حلمه سبب علمه لا غير علمه بدليل ما روي من علم في صحاح من العبد صلى الله عليه
انه قال قال الله تعالى في الصلوة يلهي من عبدي من عبيد عبيد عبيد
سئل فانه قال المرد سبب العالمين قال الله تعالى في عبيدي ووقال
الشيخ محمد بن ابي اسود في شرح الصابرة ان جملة المرد اخبارا
لفظا ومعنى وكونها انشائية بمعنى ان تعالى المرد منه منسب بالبناء على
الله سبحانه بعبادته وان كل حمد مختص به مستحق له تعالى معنى
لغيره لا يثبت في كونها اخبارا لاصطلاحها اذ ليس هو معنى الانشاء المقابل
للخبر اصطلاحا انتهى واختلف في سبب اخبار صاحب الكشاف لكون
الامر للجنس فقبل سببه البناء على قاعدة خلق الاعمال على طريق
المعتزلة فان افعال العباد لما كانت عندهم مخلوقة لهم كانت المحامد
عليها راجعة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلها مختصة به تعالى كما هو قضية العلم
الاستغراق وفساده ظاهر لان اختصاص الجنس به تعالى كما هو قضية العينة
لامه الداخلة على الخبر يستلزم اختصاص افراده اذ لو وجد فرد لغيره
لثبت الجنس له في ضمنه على ما سلف وقيل بل ذلك مبني على ان المرد
مصدر نائب مناب فعلة وسد مسده والافعال لا تعدو دلالته عن
الحقيقة الى الاستغراق ورد بان ذلك لا ينافي في قصد الاستغراق لمعونة
القامر واقتضاه الحال وقيل انا اختاره بناء على ان الجنس هو المتبادر
الشائع لا سيما ان المصادره عند خفاء قوا من الاستغراق ورد ايضا بان

في الخبر لا يثبت في الخبر

والاخبار اخص من العينة

الحلى بلام الجنس في المقامات الخطابية يتبادر منه الاستغراق وهو
الشائع في الاستعمال هناك مصدر اكان او غيره واي مقام او في ملاحظة
الشمول والحاظ من مقام تخصص الحمد بالله سبحانه تعظيما له وتجيذا
فهو مقام ادل دليل واعول شاهد على الاستغراق وفروقه للاستغراق
فيه كفا على علم فالحق كما قال السيد قدس سره ان السبب في اختياره ذكر
هو ان اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام دون امر خارج
ومستلزم لاختصاص الافراد فلا حاجة في تأدية المقصود والذكر
هو بوب الحمد له تعالى وانتفاؤه عن غيره الى ان يلاحظ الشمول
الذي هو معنى زائد على الجنس ويستفاد على ذلك بالقرين وال
حوال الخارجة عن اللفظ **فان قلت** اذا استوعب بها صار اختصاص
افراد الحمد مصرح به واذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوما
ضمنا والاول اولى بالاختيار **قلت** اجيب بان الاختصاصين متلازمان
فان كان المقصود اختصاص الجنس فالامر ظاهر وان كان اختصاص
الافراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلا عليه وسلوك طريق البرهان
من البلاغة **فان قلت** كيف يصح على مذهب صاحب الكشاف تخصيص
جنس الحمد بالله تعالى المستلزم لاختصاص كل الافراد كما ذكر **قلت**
اجيب بان ذلك يصح بناء على ان افعال العباد الحسنة التي مستحقون
بها الحمد عنده انما هي متمكنة منه واقداره عليها في هذا الوجه كان
حمدهم على هذه الافعال راجعا لله تعالى وقد اشار الى ذلك صاحب الكشاف
في سورة التغابن حيث قال في تفسير قوله تعالى الملك وله الحمد قدم
الظرفان ليبدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم

قال واما احمد غيره فاعتداده بان نعمة الله تعالى جوت على يده انتهى
ولا يرد على هذا ان افعالهم القبيحة التي يستحقون بها المذمة باقدار الله
تعالى وتمكنه ايضا فيكون يتمكن عليها ايضا راجعة اليه سبحانه لما بين
في علم الكلام من ان اقدار الخلق على الاعمال كخفة حسن وعلى
القصة ليس بقيق **حاشا** في الفرق بين الامر الاستغراق والامر
لجنس اعلم ان الفرق بينهما ظاهر وهو ان اللفظ اذا دل على حقيقة
باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد وبعضها
ازلا واسطة فاما ان يكون لبعضهم دليله وجب ان يكون للجميع والامر
ينظر صا حيا لكشاف حشر يطلق لاجنس على ما يفيد الاستغراق
كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين
يتناول كل محسن وكثيرا ما يطلق على ما يقصده المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم
لجنس المعروف باللام اما ان يطلق على نفس حقيقة من غير نظر الى ما
صدقته الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم والطبقة
لجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحد او اساس او جماعة وهو
العهد الخارجي ونحو علم الشخص كونه واما على حصة غير معينة وهو
العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضاف الى نكرة **ولف** ~~هذا الجنس~~ **حاشا** شريف
بهتم هذا التاليف في قوله **لما** الحمد من شعب الشكر اتيح للنعمة
ولما على كانهما **لما** الاعتقاد وما في ارباب الجوارح من الاحتمال
جعل رأس الشكر والحمد في قوله تعالى صلى الله عليه وسلم الحمد رأس الشكر

بينما هو
الجنس هو

والطبعة
والماهية
المطلقة

ما شكر الله من لم يحمد في كلامه على ذلك السيد رحمه الله تعالى صاحب
الكشاف والبيضاوي فقال ان الشخص اذا لم يكن على المنعم بما يدل
على عظمته والكرامة لم يظهر منه شكر وان اعتقد وعمل لم يورد
شكره لان حقيقة الشكر اظهرها النعمة والكشف عنها لما ان كفرانها
اختلافها وسرورها والاعتقاد امر خفي في نفسه ونزل الجوارح وان كان
ظاهرا الا انه عمل خلاف ما قصده فانك اذا قلت لا حمد فظن ان
احمد النعمان امر الخوازم يتعين للتعظيم واما النطق فهو الذي يقع
عن كل خفي وعلى كل مشتبه فلا احتمال له بل هو ظاهر في نفسه ومعينه
لما ارد به وقد حاشا ان الواجب اظهر الاعضاء واعطاه وهو واحد
لها ومدة لبقا لئلا يذكر الحمد اظهر انواع الشكر واشهرها وادلى بها
على حقيقة الشكر اعني الابانة عن النعمة حتى اذا فقد كان ما عداه
بمنزلة العدم انتهى

واختلف العلماء في هل الاسم عين المسمى أو غيره وهي سلم طويله الذيل فنقول
 باختصار ان اريد بالاسم اللفظ فغير المسمى لتألفه من اصوات منقطع غير قارة
 وتختلف باختلاف الالفاظ والاعصار وتعدد نارة وتختلف اخرى والمسمى
 لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى ولم يستعمل لهذا المعنى وان
 اريد به الصفة انقسم عند الاسعوى انقسام الصفة عند الاله هو نفس
 المسمى كالواحد والقديم او الى ما هو عينه كالايجاد والاحياء واليه هو والغيره
 كالعلم والقدرة اى ما يضاف على الذات لان المراد بالوجه ما يتفكر
 بغير الذات وهما لا يتفكران كذا قال الخطيب الشاذلي في رسالته وقضى التماسه في ذكرها
 في رسالته على ذلك في هذا المحل هي سلم طويله الذيل الاحتمالها هذه المقدمة
 والمختار انه عنده عند الاطلاق وقد عررها انت عند التفتار اى في
 حاشيته عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وقد خصت الوصف
 منه تعريضا في شرح لب الاصول انتهى